الشاهين: 10 مبادئ لتعامل «التعليم» مع كورونا

رفع النائب أسامة الشاهين تصورا مقترحا لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي للتعامل مع الظرف الصحي الطارئ فيما يتعلق بالقطاع التعليمي والذي أعده مجموعة من التربويين والأكاديميين المختصين لوزير التربية ووزير التعليم العالي طالب الشاهين فيه بالتفاعل معها ودراستها وقال الشاهين نظرًا للظرف الاستثنائي الذي تعيشه الكويت بشكل خاص والعالم بشكل عام، نتيجة للمستجدات الصحية الطارئة، وحرصا على ألا تتوقف عجلة التعليم في البلاد أو التفريط في جودتها، آخذين بعين الاعتبار الأولوية القصوى للجانب الصحي لأبنائنا الطلاب في جميع المراحل التعليمية، فإننا نتقدم بهذه الورقة استشعارًا منا للمسؤولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية، وفقا للمعطيات التالية:

-استثنائية الحدث وعالميته.

-الموازنة بين جودة التعليم ومواكبة الظرف.

-أولوية الجانب الصحي على بقية العوامل.

ولما كانت هذه المرحلة من المراحل الحساسة التي تمر بها بلدنا الحبيبة الكويت وهي تذكرنا بأزمة الغزو العراقي سنة 1990، فجميع مؤسسات الدولة في حالة استنفار قصوى لمواجهة خطر تفشي مرض الكورونا، وقطاع التعليم من أهم القطاعات التي ينبغي أن تتعامل مع الأحداث المتسارعة لهذا الوباء وبروح من المسئولية للمحافظة على المواطنين وأبناءنا من خطر هذا الفيروس. وبناء على ماتقدم فإننا نقترح التالي:

1- التأكيد على أن قرار عودة الطلبة إلى مقاعد الدراسة يعود لوزارة الصحة دون غيرها× ولا يمكن لأي جهة حكومية أو خاصة أن تتخذ قرارها منفردة دون الإذن المباشر من وزارة الصحة.

2 – إعلان إنهاء العام الدراسي لطلاب رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية حتى الصف الـ 11، والاكتفاء بما تلقاه الطلبة من دروس ومناهج في الفصل الدراسي الأول واعتماد نتائجهم للانتقال للمرحلة التالية.

3 – بالنسبة للمرحلة الـ 12 الثانوية يكتفي بفصل دراسي مختصر - مكثف - تليه امتحانات نهائية، وذلك بعد انتهاء الأزمة وموافقة وزارة الصحة، بالنسبة لجميع الثانويات العامة والخاصة.

4 – تلغى الرسوم الدراسية عن الطلبة في فترة التوقف الدراسي بالمدارس والجامعات الخاصة، ولا يعتد بالتعليم الالكتروني الاختياري في حساب الدرجات والمعدل الدراسي للطلبة فيها.

4 – تبدأ وزارة التربية - إدارة التقنيات التربوية – ببث فصول مراجعة وتدريس (اختيارية) للمراحل الدراسية من الابتدائي وحتى الـ 12، وذلك باستخدام قناتين أو أكثر من قنوات الدولة الفضائية ومنصتها الالكترونية، على أن تبدأ الدروس أو لاين من 2020/4/1 ولمدة شهرين ولجميع المراحل الدراسية من الصف الأول الابتدائي ولغاية الصف الثاني عشر.

5 – بالنسبة للتعليم العالي – الجامعات الحكومية والخاصة والتطبيقي – يكتفي بفصل دراسي مختصر مكثف تليه امتحانات نهائية بعد انتهاء الأزمة وموافقة وزارة الصحة، كما تقوم الجامعات والتطبيقي بتفعيل قنوات الكترونية للمراجعة والتدريس (الاختياريين) خلال الأزمة الراهنة، ولا يعتبر في حساب الدرجات والمعدل للطلبة فيها.

6 – صرف مكافأة طلابية إضافية للطلبة الكويتيين العالقين بالخارج لمواجهة غلاء المعيشة والنفقات الطارئة بسبب الأزمة الصحية الراهنة أخذًا بمقترح الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بهذا الشأن.

7 – البدء بإجلاء الطالبات والطلاب الكويتيين العالقين خارج الكويت فور صدور موافقة وزارة الصحة.

8 – تشجيع السادة المعلمين الوافدين من دول عربية وأجنبية في المراحل من الابتدائي وحتى الـ 11 على مغادرة البلاد مع عوائلهم الكريمة، وذلك عبر ربط صرف رواتب الإجازة الصيفية بالمغادرة، تخفيفًا على الخدمات الاجتماعية والصحية والأمنية في البلاد خلال الأزمة.

9- الاستعانة بأساتذة وطلبة كليات الطب والطب المساعد والتمريض في إسناد القطاع الصحي.

10- المبادرة بتكويت القطاع التعليمي عبر إحلال خريجي التخصصات العلمية المختلفة محل المعلمين غير الكويتيين، وعدم وضع العراقيل أمامهم مثلما طال خريجي الجغرافيا والشريعة الإسلامية وعلم النفس والعلوم السياسية وغيرها من تخصصات علمية.

ختامًا: إن الأزمات والتحديات الكبرى، تمثل محطات هامة في تاريخ الأمم والشعوب، ومنعطفات استثنائية في مسيرة الدول والأوطان، وعليه فإن محنة وباء "كورونا" تحمل في طياتها منح إذا أحسنا العمل والتخطيط، حتى لا تضيع تضحيات أبناء وبنات الوطن العزيز، وتبقى هذه المذكرة مقترحات للأخذ والرد وملاحظات لإثارة النقاش الموضوعي حولها.

الغانم: الثلاثاء جلسة إقرار القوانين الطارئة.. وفحص النواب الأحد

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن عقد جلسة للمجلس في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، مشيرا إلى أنه وبالاتفاق مع أعضاء مكتب المجلس وغالبية النواب فسيتم تخصيصها للقوانين المتعلقة بمواجهة تفشي فيروس كورونا.

وأضاف الغانم في تصريح للصحافيين أن الجلسة سيتم تخصيصها للقوانين الطارئة وهي المشروع الحكومي بتعديل قانون الوقاية من الامراض السارية بالإضافة إلى الاقتراح المقدم من النائب بدر الملا وآخرين ويتعلق في الشكاوى والطعون والأمور القضائية وما ترتب عليها بسبب العطلة الرسمية.

وأوضح أنه أحال إلى اللجنة الصحية المشروع الحكومي الذي وصل المجلس أمس، كما أحال إلى اللجنة التشريعية اقتراحا من النائب صفاء الهاشم وآخرين يحمل الفكرة ذاتها.

وفيما يتعلق بالاعتماد التكميلي ذكر الغانم أنه وبناء على آخر اتصال مع الحكومة وأعضاء لجنة الميزانيات البرلمانية فلن يكون هذا الاعتماد ضمن مشاريع الحكومة المستعجلة وسيتم الاكتفاء بزيادة المبالغ المخصصة في الميزانية الجديدة.

وأكد أنه ستتم مراعاة اشتراطات وزارة الصحة خلال عقد الجلسة حيث سيكون عدد موظفي الأمانة العامة "الذين هم في أرقابنا" بالحد الأدنى وسيتم اختصار وقت الجلسة ما أمكن.

وأوضح الغانم أنه سيتم الأحد المقبل بين الساعة الثانية عشرة والثانية بعد الظهر إجراء الفحص لمن سيحضر الجلسة واتمنى من النواب التواجد كي نكون قدوة للآخرين بضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة قبل التواجد في التجمعات الكبيرة.

وقال ان الموضوع ليس خوفا على النواب دون غيرهم بل اتخاذ الاجراءات الاحترازية كافة أسوة بقطاعات الدولة وحماية لموظفي الامانة العامة للمجلس.

وأعرب الغانم عن أمله في إقرار القوانين الطارئة والمستعجلة في جلسة الثلاثاء المقبل، مبينا أنه وبعد ذلك سنقيم مدى الحاجة لعقد جلسات أخرى لإقرار قوانين مهمة وذات أولوية.

واشار إلى الاجتماعات المصغرة التي جرت الاسبوع الجاري في مكتبه بحضور وزراء ومجموعة من النواب، مؤكدا ان مجلس الوزراء استفاد من الآراء النيابية المطروحة فيها للتعامل مع تطورات تفشي كورونا، معربا عن أمله في استمرار هذا التعاون الايجابي بين جميع السلطات كي ننتصر على هذا الوباء.

الغانم مصرحا

حماد: إنهاء العام الدراسي والسماح للمعلمين الوافدين وأسرهم بالمغادرة

سعدون حماد

طالب النائب سعدون حماد العتيبي رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، بسرعة التدخل لحسم قرار إنهاء العام الدراسي بجميع المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة، خاصة في ظل اقتراب حلول شهر رمضان المبارك وقرب إنتهاء الفترة الزمنية المحددة للعام الدراسي، كما طالب بنقل الطلبة من الصف الأول الابتدائي الي الصف الحادي عشر للمرحلة التالية والاكتفاء بنتيجة الفصل الدراسي الأول لطلبة الثانوية العامة مع منحهم فرصة اخرى لتحسين درجاتهم لمن يرغب بعد انتهاء الازمة الحالية، اسوة بما تم في بعض المدارس الهندية والباكستانية الخاصة داخل الكويت والتي اتخذت قرارها بإنهاء العام الدراسي والاكتفاء بما تم دراسته ونقل طلابهم للمرحلة التالية.

كما طالب بوقف الدراسة في جميع المعاهد والجامعات سواء الحكومية او الخاصة لحين انتهاء الازمة، مؤكداً أن هذا القرار من شأنه الحفاظ على سلامة الطلبة ومنع انتشار فيروس كورونا، خاصة في ظل تسارع وتيرة انتشاره في العديد من دول العالم.

وأكد حماد إن هذا القرار سيسمح للمعلمين والمعلمات الوافدين وابنائهم وكذلك اسر الوافدين بمغادرة الكويت لمدة تزيد عن خمسة اشهر لقضاء العطلة الصيفة في بلادهم، وذلك بأعداد تزيد عن 800 الف شخص، مما سيخفف ويقلل من الأعباء على كاهل وزارة الصحة ويسمح لها بممارسة عملها بشكل أفضل لمنع انتشار الفيروس.